



الاعتراف بزواج مدني عُقد عن بُعد حكم قضائي لبناني يضع سابقة قانونية جديدة

لا يزال الزواج المدني مسألة خلافية في لبنان، حيث تخضع قضايا الأحوال الشخصية للسلطات الدينية. يسافر الكثير من اللبنانيين إلى الخارج لعقد زواج مدني يعترف به لبنان عند استكمال إجراءات التسجيل. تتعلق هذه القضية بزواج عُقد عبر تطبيق "زووم" في ولاية يوتاه الأميركية، ما أثار تساؤلات قانونية حول صلاحيته وشرعيته في لبنان.



الآثار المحتملة



ملخص الحكم

يشكل الحكم سابقة قضائية للمواطنين اللبنانيين الراغبين في الزواج المدني عن بُعد.

يفتح المجال أمام توسيع إمكانية الزواج المدني من دون مغادرة لبنان

قد يحدث ضغطاً على الدولة اللبنانية ويحثها لسد الفراغ التشريعي عبر إقرار القانون الموحد للأحوال الشخصية الموحد حالياً في مجلس النواب من أجل توفير العناية على المواطنين باللجوء إلى دول أخرى لعقد زواج مدني

يُكرّس الحقوق الفردية والحريات الدستورية كما ينص عليها الدستور اللبناني والمواثيق الدولية.

في 22 أيار/مايو 2025، أصدرت القاضية فاطمة ماجد في محكمة بيروت المدنية حكماً يقضي بالاعتراف بزواج مدني تم عن بعد بين لبنانيين، عبر منصة زووم، مع موظف رسمي موجود في يوتاه. ورغم رفض السلطات اللبنانية تسجيل الزواج بحجة عدم استيفائه للشروط الشكلية، أمرت المحكمة بتسجيله في سجلات الأحوال الشخصية اللبنانية.



منظور نسوي وحقوق

يعزز الحكم حرية المعتقد والحق في الزواج، خصوصاً لغير المنتسبين للطوائف الدينية.

يوفر مساراً قانونياً مهماً للأفراد غير المندمين لنيل اعتراف قانوني بزواجهم.

يظهر كيف يمكن للأفراد اللجوء لاستراتيجيات قانونية مبتكرة لمواجهة القيود الطائفية - وكيف يمكن للقضاء أن يستجيب لصالح الحقوق.



المصادر

الحكم الصادر عن محكمة بيروت المدنية بتاريخ 22/5/2025

القرار رقم 60 ل.ر. لعام 1936

القانون رقم 81/2018 بشأن المعاملات الإلكترونية

تعليمات تسجيل الزواج من ولاية يوتاه

منشور منصة "شريكة ولكن" : اعتراف قضائي بزواج مدني عن

يُعد... خطوة جريئة في وجه هيمنة الطوائف في لبنان



الأسس القانونية للحكم

صحة الزواج المدني المعقود في الخارج بموجب المادة 25 من القرار رقم 60 ل.ر. لعام 1936، إذا تم وفقاً لقانون البلد الذي عُقد فيه.

قانون ولاية يوتاه يعتبر أن الزواج منعقد قانوناً في يوتاه، حتى لو كان الطرفان خارجها، طالما أن الموظف الرسمي موجود في الولاية.

استخدام تطبيق "زووم" والتوقيع الإلكتروني يُعتبران صالحين بموجب قانون يوتاه وكذلك القانون اللبناني رقم 81/2018 المتعلق بالمعاملات الإلكترونية.

لا يوجد أساس قانوني لرفض الإدارة اللبنانية تسجيل الزواج، خصوصاً بعد أن صادقت عليه القنصلية اللبنانية في لوس أنجلوس

